

برنامج استثمار الشرق الاوسط و شمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

مشروع العراق

جيل جديد من قوانين الاستثمار الاجنبي :

الممارسة الجيدة لاقطار الشرق الاوسط و شمال افريقيا
لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية
و نظام الاستثمار العراقي الجديد

alexander.boehmer.oecd.org

www.oecd.org/mena/investment

جدول المحتويات

7	اولا : الاساليب المنظمة للاستثمار الاجنبي المباشر
10	ثانيا : تنظيم الدخول في قوانين استثمار اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا
11	القائمة الايجابية ازاء القائمة السلبية
12	ثالثا : اجراءات الغرلة والمصادقة
14	رابعا : الضمانات للمستثمر
14	أ- المعاملة الوطنية
15	ب- مصادرة الملكية
15	ج- التحويل الحر
16	د- الشفافية
17	خامسا : حوافز الاستثمار
19	سادسا : امور مؤسساتية
22	ملحق 1 : المعاملة المنظمة للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق
24	ملحق 2 : خلاصة شاملة للعراق واقطار مختارة من الشرق الاوسط و شمال افريقيا

مراجع

مقدمة

1- وفقا للقانون الدولي العام فإن للاقطار استقلاليتها في تحديد دخول واقامة الاجانب وبضمنهم المستثمرون الاجانب . الا انه ، وفي السوق العالمي ، تتنافس الاقطار على جذب الاستثمار الاجنبي ذو الفائدة المضافة العالية كأداة تطوير رئيسية لاقتصادياتها. ولكي تتم الاستفادة الكفوءة من حقوقها السيادية وفي الوقت ذاته يتم جذب الاستثمار الاقليمي والاستثمار الاجنبي الذي تبرز الحاجة الشديدة له ، فإن جيلا جديدا من قوانين الاستثمار الاجنبي (1) بدأت بالظهور في الوقت الراهن في اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا والمشاركة في برنامج استثمار الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

2- لقد قامت قطر (2000) ، اليمن (2002) ، السعودية (2000) الجزائر (2001) والكويت (2003) بتعديل قوانينها الاستثمارية مؤخرا . قامت مصر بأصدار قانون معدل بشكل جوهري في 2005 واصبح قانون استثمار سوري جديد نافذا في 2007 . اصدر العراق قانونا استثماريا فدراليا جديدا في صيف 2006 . تدرس اقطار المغرب وتونس والامارات وعمان تعديل قوانينها الاستثمارية الحالية . قام الاردن بتعديل قانون الاستثمار والذي ينتظر مصادقة البرلمان عليه ، وتفكر بعض الاقطار بتعديل انظمتها الاستثمارية على ضوء الممارسات العالمية الجيدة التي نشأت مؤخرا . اخيرا ، فإن اقطار اخرى (كالبحرين مثلا) لانتظم الاستثمار الاجنبي من خلال قانون خاص ، بل تتعامل مع تنظيم الاستثمار الاجنبي كجزء من قانونها التجاري الشامل .

3- أقر الوزراء والوفود من 16 قطرا من الشرق الاوسط وشمال افريقيا المختتمين للاجتماع الوزاري الاول لبرنامج استثمار الشرق الاوسط وشمال افريقيا في شباط 2006 في بيان وزاري " الانفتاح على الاستثمار الاجنبي ووصول المستثمرين للتسهيلات الضرورية للاستثمار وحركة الكادر الرئيسي لغرض الاستثمار " كعمارة جيدة ، وكذلك أقر البيان الوزاري وبشكل متساوي مبدأ " المعاملة الوطنية للاستثمارات الاجنبية المتواجدة ، معاملة عادلة ومنصفة للاستثمار ، حماية حقوق المستثمرين وتعويض كل أنواع مصادرة الملكية " (2) .

4- في الحقيقة، فقد تم تخفيض التقييدات على التملك الاجنبي للمؤسسات في اقطار من الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، كما هو الحال فيما يتعلق بالتقييدات على التملك الاجنبي للاراضي والعقارات وعلى شراء الاجانب للاسهم في اسواق الاسهم المحلية . في العديد من اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا يمكن للاجانب أن يشاركوا في خصصة الشركات المملوكة للقطاع العام .

5- يوضح الشكل (1) ان التحديد المنظم للاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات الخدمات التجارية، الاتصالات ، التشييد ، التوزيع ، المالية ، السياحة ، النقل ، والكهرباء في بعض اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا (الجزائر ، مصر ، المغرب ، قطر ، السعودية ، وتونس) لازال أعلى من معدل أقطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبالتأكيد أعلى من الحد الأدنى لاقطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . اعتمد الشكل (1) على جدول التحديد المنظم للاستثمار الاجنبي المباشر لتسعة وعشرون قطرا من أقطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ثم توسع ليشمل ستة أقطار من أقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا بواسطة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (يونكتاد) . (3)

(1) لاغراض هذه الورقة " قانون الاستثمار " يشير الى تشريع قطاعي يضع معايير لكل الاستثمارات الاجنبية . يمكن تنظيم الاستثمارات الاجنبية عن طريق نظم قطاعية ، امتيازات ، او قوانين خصصة ، تعليمات التجهيز العامة ، قوانين الشركات او في قوانين تجارية اخرى . لم يتم التعامل مع هذه القوانين والانظمة في المناقشة التالية .

(2) يتوفر البيان الوزاري 2006 " جذب الاستثمار لاقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، مبادئ عامة وممارسة سليمة " في موقع .

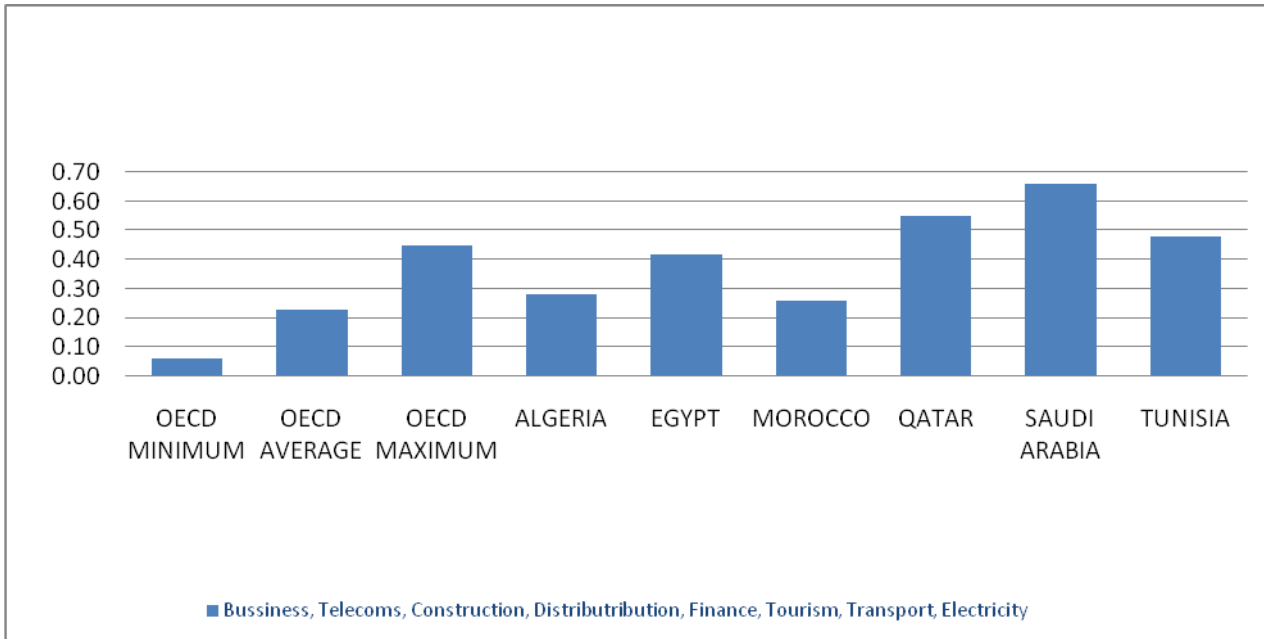
www.oecd.org/dataoecd/30/35/37520012.pdf

(3) لمعلومات اكثر حول منهجية الجدول ، انظر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، الاستثمار الدولي ، ورقة عمل ، رقم 2006/4.

6- تهدف المؤشرات بالدرجة الرئيسية الى قياس الانحرافات عن " المعاملة الوطنية " أي التمييز ضد الاستثمار الاجنبي والمصرح به في القوانين والانظمة وجداول الاتفاقيات الدولية التي يكون القطر طرفا فيها (مثال الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ، اعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاستثمار العالمي ، مجموعة مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول تحرير حركة رأس المال) بدلا " من قياس المناخ المؤسسي والممارسات الادارية بشكل عام.

7- يسجل الجدول تقييدات الاستثمار الاجنبي المباشر ، اجراءات الغريلة والمصادقة ، والتقييدات الاخرى بضمنها متطلبات جنسية اعضاء مجالس الادارة ، حركة الافراد ، المحتوى المحلي ، ومتطلبات الاداء الاخرى. تم اعطاء وزن عالي لتقييدات الدخول وتعزى الارقام الى كافة القطاعات المذكورة حيث 1 تعادل مغلق وصفر تعادل مفتوح .

الشكل 1- التقييد المنظم للاستثمار الاجنبي المباشر لكافة القطاعات لاقطار مختارة من الشرق الاوسط وشمال افريقيا (1 = مغلق ، صفر = مفتوح).



المصدر : يونكتاد 2006 ، جدول التقييدات للاستثمار الاجنبي المباشر لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

اولا : الاساليب المنظمة للاستثمار الاجنبي المباشر

8- على ضوء هذه الخلفية ، يوضح الجيل الجديد من قوانين الاستثمارات الصادرة في اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا وفي اغلب اقتصاديات السوق الناشئة ، الاتجاه الى التقارب مع معدل معايير تحرير متطلبات دخول الاستثمارات لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، لا يقتضي ذلك بالطبع انه سيتم الغاء اجراءات التقييدات والغزلة و المصادقة بشكل تام . بدلا من ذلك ، فإن ذلك يعني ان التقييدات الباقية على الاستثمار الاجنبي المباشر تميل الى شفافية اكثر وتقرب من معيار الممارسة السليمة العالمية.

عرض 1 - تنظيم الاستثمار الاجنبي المباشر في قوانين الاستثمار

الماضي	تقييد قطاعي كلي
↓	
	احكام تتضمن تقييد قطاعي
↓	
	تشجيع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر
↓	
الحاضر	لا احكام معينة = معاملة وطنية كاملة

المصدر : برنامج استثمار الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

9- عبر السنوات العشرون الماضية ، اعتمدت اغلب الاقطار الانتقال من اسلوب يقيد دخول الاستثمار الاجنبي المباشر الى اسلوب يبقي على عدد محدود من التقييدات القطاعية او لا انظمة محددة على المستثمرين الاجانب (العرض 1) .

10- تقليديا ، فقد تم استخدام تقييدات قطاعية شاملة او كاملة على الاستثمار الاجنبي المباشر من قبل اقطار تعتمد سياسة القومية الاقتصادية . اكثر الامثلة البارزة لذلك هي الاقطار الاشتراكية لاوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق. اليوم اضحت هذه السياسة مهمة . من جهة اخرى ، وفي النهاية الاخرى من الصورة ، هنالك الاقتصاديات التي لا يوجد لديها الانظمة المنظمة لدخول الاستثمار الاجنبي المباشر او لديها القليل ، وتتبع اسلوب معاملة وطنية متشددة حيث يمنح المستثمرون الاجانب نفس معاملة المستثمرين المحليين في ظروف متشابهة .

11- حاليا ، لا يوجد تقريبا اي اقتصاديات في العالم تتبع سياسة الاقصاء الكامل للاستثمار الاجنبي المباشر ، من جهة اخرى هنالك خصائص عامة لتشريعات مختلفة . لاغلب الاقطار تقييدات في قطاعات تشمل صناعات تتعلق بالامن القومي ، صناعات تعتبر استراتيجية ، صناعات لها أهمية حضارية ، والمنافع العامة. مثال هو تعديل "الكسبون- فلوريبو" الذي يخول رئيس الولايات المتحدة منع امتلاك شركة امريكية من قبل شركة اجنبية عندما يكون هنالك ائبات موثوق بأن المصلحة الاجنبية المتحكمة قد تتخذ اجراءاً يهدد بأضعاف الامن القومي" (4) . تميل الاقطار التي تحاول تعزيز شفافية نظام تنظيم الاستثمار الى نشر مايسمى قوائم سلبية التي تسمح للمستثمر الوصول الميسر للمعلومات حول التقييدات الافقية والقطاعية المتبقية للاستثمار الاجنبي المباشر .

12- اخيراً ، اتبعت التقييدات على الملكية الاجنبية في الشركات المخصصة في بعض الاقطار مايسمى بأسلوب "الحصة الذهبية" حيث تحتفظ الحكومة بالسيطرة على امور معينة في شركات مخصصة حديثاً . الحصة الذهبية هي حصة اسمية بمقدورها التغلب تصويتياً على كل الحصص الاخرى في ظروف خاصة محددة غالباً ماتتملكها مؤسسة حكومية ، في شركة حكومية تخضع لعملية خصخصة وتحويل الى شركة اسهم . استخدمت المملكة المتحدة وفرنسا والمانيا هذا الاسلوب في الماضي .

13- بعد فترة من تحرير دخول الاستثمارات ، احتفظ عدد قليل نسبيا من اقطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأجراءات غريبة وتحويل الاستثمار الاجنبي المباشر . الا انه تم الاحتفاظ بتقييدات قطاعية لحماية الامن والمصالح الحيوية الأخرى . مؤخرا ، تم استخدام أطر تنظيمية متواجدة لاجراءات الغريبة والموافقة بصورة أكثر في اقطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتنظيم الاستثمار في قطاعات البنى التحتية والطاقة ، وكذلك الاستثمار في المؤسسات التي تسيطر عليها دول اجنبية غالبا ماتم ادارتها من قبل مايسمى (الصناديق السيادية) . لقد عادت المناقشة حول مجال الاستثناءات للدخول الحر للاستثمار الاجنبي على خلفية مخاوف "امن قومي" او "صناعة استراتيجية" في العديد من اقطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وادت الى خطط لمراجعة اجراءات دخول الاستثمار الاجنبي بهدف اماكن تشديد المتطلبات .

14- بهدف المحافظة على نظام استثمار عالمي متحرر فإن لجنة الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تدرس حاليا هذا الاتجاه الجديد ضمن "حرية مشروع الاستثمار" ، اكمل اجتماع الثمانية الكبار في "هيلغندام" 2007 مناقشة الاستثمار " بالتزام قوي لحرية استثمار مفتوح وشفاف " .

العرض 2- مجموعة الثمانية الكبار في " هيلغندام " 2007 حول حرية الاستثمار

10- سنعمل معا على تقوية انظمة استثمار مفتوحة وشفافة ومحاربة الميل لتقييدها . سينتج عن خلق حواجز واسناد الحماية في خسارة للازدهار . لذلك نوافق على الدور المركزي للاسواق الحرة المفتوحة للاقتصاد الدولي، محترمين مخاوف الدعم والحاجة الى الحفاظ على اسواق مفتوحة لتسهيل تنقلات رأس المال العالمي. نعيد التأكيد ان حرية الاستثمار هي دعامة حاسمة لنمو الاقتصاد ، الازدهار والتوظيف . ندعو كل الاقطار المتقدمة ، الاقتصاديات الناشئة الرئيسية والآخرين لتقييم سياساتهم الاستثمارية ، الكلف المحتملة الناشئة عن سياسات مفيدة بشكل غير ضروري والفوائد الاقتصادية لانظمة الاستثمار المفتوح .

11- على ضوء هذه الخلفية ، نبقي ملتزمين لتقليل اي تقييدات وطنية على الاستثمار الاجنبي. يجب ان تطبق مثل هذه التقييدات على حالات محددة جدا خاصة المتعلقة بالامن القومي . المبادئ العامة التي يجب اتباعها في مثل هذه الحالات هو عدم التمييز ، الشفافية ، والتوقع . على اي حال ، يجب الاتجاوز الاجراءات التقييدية المدى ، الشدة ، والمدة الضرورية . تبقى الاتفاقيات النافذة الخاصة بالاستثمار غير متأثرة . تشجع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على الاستمرار في عملها فيما يخص هذه الامور خصوصا في تحديد افضل الممارسات وبتطوير مبادئ عامة . سنعمل مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وآخرين لتطوير فهمنا المشترك لمبادئ الشفافية للاستثمارات عبر الحدود التي يحكمها السوق للمؤسسات الخاصة والمملوكة للدولة .

المصدر : هيلغندام لمجموعة الثمانية الكبار ، بيان القمة ، 7 حزيران 2007 فقرة 10 و 11 .

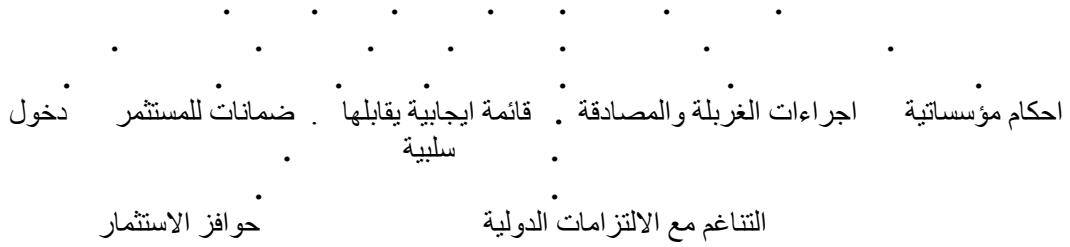
15- سيؤدي غياب اي معالجة تنظيمية محددة مصممة للاستثمار الاجنبي الى عدم فائدة قوانين الاستثمار . قامت بعض اقطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وفي منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بأختيار سياسة لتنظيم معالجة الاستثمار الاجنبي فقط ضمن قوانينها وانظمتها التجارية ، اما على اساس معاملة وطنية كاملة او باستثناءات قطاعية وغيرها . على اية حال ، لازالت عدة اقتصاديات تجاهد لجذب استثمار اجنبي بنوعية عالية اكثر وتقرر اصدار قوانين استثمار اجنبي خاصة لاسباب سياسات داخلية ، اما كأداة اتصال مع المستثمرين الاجانب او لدوافع اخرى .

16- يتطلع المستثمرون الى الشفافية والتوقع ، خاصة عند الاستثمار في اقطار بتقاليد منظمة تختلف عن اقطارهم وحيث لا يوجد مؤسسات وهيكلية متطورة تماما . ان قانون استثماري " حديث للغاية" يمكنه ان يخدم المستثمرين ، المحليين والاجانب ، كأحد المؤشرات ، ضمن العديد ، على ان المناخ الاستثماري في بلد ما شفاف وقابل للتوقع فيما يخص أمور مثل تنظيم الدخول ، ضمانات المستثمر ، نظم الحوافز ، وأمر اجرائية وقانونية . يمكن لقوانين الاستثمار جيدة التطبيق محليا اضافة الى ادوات استثمار دولية ملزمة ،مثل اتفاقيات الاستثمار الثنائية، منظمة التجارة العالمية، فصول استثمار لاتفاقيات التجارة الحرة وبيان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الاستثمار الدولي، ان يعيد التأكيد الى المستثمرين ان المعايير الاساسية التي تحمي حقوق الملكية والمعاملة الادارية متماسية مع المعايير الدولية .

- 17- بهذا الخصوص تشمل الافكار الرئيسية المضمنة في اغلب قوانين الاستثمار على :
- انظمة دخول بضمنها قائمة الاستثناءات للمعاملة الوطنية (اشارة الى القائمة السلبية المشار لها سابقا) .
 - متطلبات الغربة والمصادقة للاستثمارات الاجنبية .
 - مصادرة الملكية / المعاملة الوطنية / ضمانات التحويل الحر للمستثمرين .
 - فصل محتمل حول حوافز الاستثمار التنظيمية والمالية .
 - احكام مؤسساتية تخص وكالة تشجيع الاستثمار و / او هيئة استثمار عليا (انظر عرض 3)

العرض 3: الافكار الرئيسية لقوانين الاستثمار

الافكار الرئيسية لقوانين الاستثمار



المصدر : برنامج استثمار الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

- 18- تتبع العديد من " الجيل الجديد " لقوانين الاستثمار لاقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا توجهها "وسطيا" بين دخول مقيد ونظام معاملة وطنية للاستثمار، دخول مفتوح تماما بدرجات متفاوتة لتنظيمات الدخول ، تشجيع من خلال نظم حوافز ، وترتيبات مؤسساتية واجرائية بهدف الترويج للاستثمار .

ثانيا : تنظيم الدخول في قوانين استثمار اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا

19- وفقا للقانون الدولي ، فإن كل قطر له السيادة في السيطرة على دخول وتأسيس مؤسسات اجنبية ضمن رقعته الجغرافية . يمكن للاقطار ان تمارس هذا الحق بطرق مختلفة كما في العرض 4 . اولا قد تكون هنالك تقييدات تستثني الاستثمار الاجنبي المباشر من الاقتصاد ككل ، او من قطاعات وصناعات محددة . ثانيا ، قد يتم السماح بالاستثمار الاجنبي المباشر فقط بعد تطبيق اجراءات غريبة ومصادقة . قد تشترط هذه الاجراءات على الاستثمارات بتنفيذ متطلبات اداء محددة (مثل متطلبات المحتوى الوطني والمنشأ) . قد تخدم ايضا كأجراءات اختيار لمنح حوافز تنظيمية ومالية لمشروع مستثمر اجنبي .

20- يؤكد اتفاق الاستثمار وحرية التنقل للرأسمال العربي بين الاقطار العربية لعام 1970 على مبدأ السيادة في المادة 3 ، وعلى سيادة كل من الموقعين على مصادره وحقه في تحديد الاجراءات والشروط والحدود التي تحكم الاستثمار العربي (5) . بشكل مشابه ، فإن الاتفاقية الموحدة للاستثمار للرأسمال العربي في الدول العربية لعام 1980 تحكم حقوق الدخول والتأسيس (6) ، كما تفعل المادة 2 من اتفاقية ترويج وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي 1981 (7) .

21- ان مبدأ كون القطر ذو سيادة في السيطرة على دخول الاستثمار الاجنبي المباشر له مقيد بالالتزامات الدولية التي وافق عليها القطر انضمت كل اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا تقريبا الى اتفاقيات رئيسية متعددة الاطراف تغطي مواضيع ذات علاقة بالاستثمار . كما في كانون الاول (ديسمبر) 2006 ، كان 11 من 18 قطرا من اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا المشاركة في برنامج استثمار الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اعضاء في منظمة التجارة العالمية . بهذا ، فأنها ملزمة بتنفيذ التزامات الاتفاقية العامة للتجارة بالخدمات ، اجراءات ذات العلاقة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية ، واجراءات الاستثمار ذات العلاقة بالتجارة . توفر الاتفاقية العامة للتجارة بالخدمات لمستثمرين معينين حق التأسيس اذا ما التزم عضو الاتفاقية بالتزامات محددة حول الوصول الى السوق. توفق اسس ذات العلاقة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية بين المعاملة الوطنية و "معاملة الدولة الاكثر تفضيلا" فيما يخص حقوق الملكية الفكرية للشركات الاجنبية ، فيما توفر اجراءات الاستثمار ذات العلاقة بالتجارة فئات معينة من اجراءات الاستثمار ذات العلاقة بالتجارة تخالف مبادئ الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة .

22- تحتوي مجموعتي مبادئ التحرر لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التزاما بـ "تجميد" و "الرجوع عن" أي تقييد وطني على التحويلات والصفقات التي تنطبق عليها مجموعتي المبادئ . هنالك واجب ايجابي مضمن لمنح اي تحويل مطلوب لاكمال او تنفيذ الصفقات او التحويلات المشمولة ، كذلك واجب عدم التمييز في تطبيق اجراءات التحرر بالنسبة لمستثمرين من اقطار اعضاء آخرين (8) . تم توسيع مجموعة مبادئ التحرر لتنقلات رأس المال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام 1984 ليتضمن حقوق التأسيس .

(5) يونكتاد ، ادوات الاستثمار الدولي ، خلاصة . الجزء الثاني ، 1966 ص 122

(6) يونكتاد ، نفس المصدر ، مقالات 2 و 5 ، ص 213 ، 214

(7) يونكتاد ، نفس المصدر ، ص 241

(8) مجموعة مبادئ التحرر لتنقلات رأس المال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، يمكن ايجادها في الموقع:

23- تمنح بعض اتفاقيات الاستثمار الثنائية وعدد متزايد من اتفاقيات التجارة الحرة معاملة وطنية في مرحلة الدخول للاستثمار وبالتالي تحدد خيار القطر لتنظيم الدخول . يكون الغاء كل التمييز فيما يخص بشؤون وصول المستثمرين امرا مطلوباً في نموذج الولايات المتحدة الامريكية لاتفاقيات الاستثمار الثنائية الذي يجعل الدخول الى الدولة المضيفة خاضعا لمبادئ المعاملة الوطنية والدولة الاكثر تفضيلا ، مشروطة بحق كل طرف اعتماد او الحفاظ على استثناءات تقع ضمن احدى النشاطات او الامور المدرجة في ملحق . مع استبعاد اتفاقيات الاستثمار الثنائية المبرمة مع الولايات المتحدة او كندا واتفاقيات الاستثمار الثنائية واتفاقيات التجارة الحرة المبرمة من قبل اليابان ، فإن اسلوب القائمة السلبية " يمكن ان نجده في اتفاقية التجارة الحرة لاقطار امريكا الشمالية ، اتفاقية الطاقة ، ومجموعتي مبادئ التحرر لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . تتبع الادوات المتعددة الأخرى التي تنطرق الى الاستثمار مثل الاتفاقية العامة للتجارة بالخدمات اسلوب " القائمة الايجابية " حيث تبين الاطراف أي القطاعات متاحة للاستثمار الاجنبي المباشر .

24- لكي يتم تنظيم الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن للحكومات استخدام اسلوبين تنظيميين متميزين . " اسلوب القائمة الايجابية" المبين بوضوح قطاعات الاقتصاد المتاحة كمبدأ للمستثمرين الاجانب . تعتمد غالبية اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا على اسلوب " القائمة الايجابية" في التقديم لمناخهم الاستثماري للمستثمرين الاجانب .

25- الخيار المنظم الثاني للحكومة هو ادراج القطاعات المغلقة بوجه الاستثمار الاجنبي المباشر فقط – مايسمى بأسلوب " القائمة السلبية" . توفر اقطار معينة من اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا مثل هذه القائمة " قائمة تقييدات الاستثمار الاجنبي المباشر" . المبينة في قوانينها الاستثمارية او مصادر المعلومات المعلنة التي يسهل الوصول اليها . تعطي قائمة التقييدات الباقية على الاستثمار الاجنبي المستثمرين معلومات شفافة يسهل الوصول اليها . تتبع هذا الاسلوب الشفاف حاليا البحرين والاردن وقطر وتونس والسعودية ، مما يعني 27% من اقطار الشرق الاوسط الثمانية عشر المشاركة في برنامج استثمار الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . مع ادخال برنامج استثمار الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد أعد المغرب كذلك قائمة سلبية مع انها غير مدرجة ضمن اطار الاستثمار الحالي .

عرض 4 – اساليب تنظيمية ممكنة للدخول

- خيار 1 :** السماح لملكية اجنبية كاملة في كافة القطاعات بتوجه المعاملة الوطنية الكاملة .
- خيار 2 :** السماح للملكية الاجنبية في قطاعات محددة فقط مدرجة في " قائمة ايجابية" .
- خيار 3 :** السماح للملكية الاجنبية ، لكن مع تطبيق اجراءات غريلة و مصادقة لضمان الامتثال مع القائمة السلبية .
- خيار 4 :** السماح بملكية اغلبيية اجنبية ، لكن مع تطبيق اجراءات غريلة و مصادقة (فقط) لغرض منح حوافز/ اعباء لمتطلبات الاداء (متماشيا مع الالتزامات الدولية) .
- خيار 5 :** السماح بملكية اغلبيية اجنبية ، لكن مع تطبيق اجراءات غريلة و مصادقة على اساس معيار معين (المصلحة الوطنية ، التطور الاقتصادي ، الخ) فيما يتعلق بكافة الاستثمارات الداخلة .
- خيار 6 :** تركيبة ما بين 1- 5 .

ثالثا : اجراءات الغرلة والمصادقة

26- يعتمد تنظيم دخول المستثمرين الاجانب على السيادة لتقرير اي استثمارات مسموح لها بدخول القطر . يمكن ان تتضمن انظمة الدخول بعض صيغ اجراءات الغرلة والمصادقة اما افقيا فيما يخص لكافة الاستثمارات المستقلة عن القطاع ، او بالنسبة للاستثمار في قطاعات تعتبر حساسة او استراتيجة للاقتصاد . ترسل الشفافية وامكانية التوقع لهذه الاجراءات رسالة الى المستثمرين المحتملين ولهذا فهي مهمة حيث انها تخلف مناخا استثماريا جذابا .

27- تشمل اجراءات الغرلة والمصادقة مراجعات حالة بحالة لمشاريع استثمار اجنبي محتملة من قبل هيئة عامة متخصصة في الدول المضيفة – غالبا ما تكون وكالة تشجيع الاستثمار ، لجنة استثمار خاصة ، او الوزارة المسؤولة عن الاستثمار . هنالك اجراءات مصادقة اجبارية فقط في عدد قليل من الاقطار الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، لكنها اكثر انتشارا في الاقطار الغير اعضاء في اقطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . تقليديا ، عندما تكون مثل هذه الهيئة مسؤولة عن الغرلة والمصادقة ، هنالك مجال اختيار واسع نسبيا لتقرير الموافقة على مشروع استثمار اجنبي من عدمها . يحاول الجيل الجديد من قوانين الاستثمار تحديد الظروف المفترض ان تواجه قرار الهيئة وبهذا تحدد الاختيار المتاح للوكالة الحكومية وتزيد من شفائيتها .

28 – تم تبسيط اجراءات الغرلة والمصادقة على الاستثمار في الكثير من قوانين استثمار اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا . رغم هذه التحسينات تبقى اجراءات غرلة خاصة للاستثمار الاجنبي في عدد من الاقطار . في بعض الاقطار فان الدافع لاجراءات خاصة للاستثمار الاجنبي المباشر هو لمراقبة مصادر تدفق الاستثمار الوارد وطبيعته . تستخدم اقطار اخرى ومنها مصر والاردن اجراءات الغرلة والمصادقة بدافع مختلف لتقرير فيما اذ يتوجب منح معاملة تفضيلية للمستثمرين الاجانب .

29- بشكل عام يمكن متابعة ثلاث سيناريوهات في تطبيق اجراءات غرلة الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة : في بعض الاقطار تخضع كافة القطاعات لمتطلبات المصادقة ، في اخرى ، فقط قطاعات ستراتيكية محددة تخضع لمثل هذه المتطلبات . سيناريو ثالث والذي يظهر في اقطار مثل الاردن ، مصر ، او البحرين حيث يتطلب الامر اجراءات مصادقة اضافية (مقارنة بالمعامل الوطنية) عندما ترغب شركة في طلب حوافز معينة وفقا لقوانين الاستثمار المطبقة .

30- فيما تكون غرلة الاستثمار الاجنبي اكثر الاساليب استخداما لمراقبة دخول وتأسيس المستثمرين الاجانب في الاقطار المضيفة ، فانها قد تخلف عوائق غير ضرورية ويجب اقتصارها على القطاعات الحساسة . غالبا ، تتعامل وكالة مراجعة استثمار متخصصة باجراءات الغرلة والمصادقة باستخدام طريقة تميل الى كونها عالية الاختيارية ، مفقودة الشفافية الكلية وامكانية ان يداعي المستثمر بمراجعة قانونية فعالة . اذا ما بقيت اجراءات الغرلة ، يجب على اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا المستخدمين لمثل هذه الاجراءات ان يأخذوا بنظر الاعتبار منح حقوق المراجعة القانونية للمستثمرين ضد قوانين تتخذها هيئة المراجعة . اجراء قد يزيد الشفافية اكثر قد يتمثل في اصدار توجيهات ادارية واضحة لعملية اتخاذ القرار لزيادة امكانية التوقع للقرار النهائي المتخذ ازاء المستثمر . من المفيد كذلك من منظور الشفافية والتبسيط اذا ما تم تضمين كافة اجراءات الغرلة للمستثمرين الاجانب في قانون الاستثمار العام او يشار اليها ضمن نص الاخير .

31- تم سرد مقارنة لممارسة سليمة محتملة استنبطت من قوانين وانظمة الاستثمار لاقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا و منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في العرض 5. مثل هذا التوجه تجاه دخول الاستثمار الاجنبي يبنأ بقائمة سلبية لشفافة للقطاعات مستثناة من الاستثمار الاجنبي او القطاعات تنطبق عليها اجراءات الغرلة والمصادقة الخاصة . تحتاج اجراءات الغرلة والمصادقة هذه والتي يتوجب ، ان امكن ، ان تقتصر فقط على قطاعات حساسة او ستراتيكية ، الى ان تكون :
- شفافة ، اي موصوفة بوضوح في قانون الاستثمار او انظمة تنفيذها .
- قابلة للتوقع ، اي تكون بدون صيغة تمييزية ، و
- محتملة التنبؤ لحق المستثمر الاجنبي لمراجعة وزارية للقرار النهائي .

العرض 5 – تنظيم الدخول : نحو توجه ممارسة سليمة

قائمة سلبية

- لزيادة الشفافية
- لتعزيز التوقع
- اسلوب الغريبة والمصادقة الشفافة
- لتقييم الامتثال ، للقائمة السلبية
- لغريبة الاستثمار الاجنبي وفق اعتبارات مصلحة وطنية محددة
- لمنح حوافز تنظيمية و / او يحفز متطلبات اداء متماشية مع الالتزامات الدولية
- لتحديد مستوى الخيار الاداري بتوجيهات ادارة واضحة
- حق طلب مراجعة قرار هيئة الترخيص من قبل الوزارة او جهة قضائية
- لارقاع توجيهات ادارية محددة للخيارات

المصدر : برنامج استثمار الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، 2006

رابعاً : الضمانات الوطنية

32- تم اتمام البيان الوزاري للشرق الاوسط وشمال افريقيا شباط (فبراير) 2006 بمجموعة من التوصيات التي تم شرحها من قبل برنامج استثمار الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (9) . تشير هذه الى المعايير الناشئة في انظمة الاستثمار المحلية وكذلك اتفاقيات الاستثمار الدولية وتشمل على المبادئ التالية لحماية مستثمري القطاع الخاص :

- منح معاملة وطنية للمستثمرين الاجانب لمرحلة مابعد التأسيس
- مبدأ انه يجب ان تصاغ الاستثناءات بوضوح ودقة و تتم مراجعتها دوريا .
- مبدأ معاملة عادلة ومنصفة للاستثمارات المحلية والاجنبية بضمنها الحماية الكاملة لحقوق الملكية بضمنها الملكية الفكرية .
- توفير معايير عالية للتعويض عن مصادرة الملكية المباشرة وغير المباشرة
- الوصول غير المقيد للمستثمرين لميكانيكية فعالة لتسوية النزاعات الوطنية والدولية.

33- تتوضح رغبة اغلب اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا في الزام نفسها بحماية الاستثمار الاجنبي بالعدد المتزايد لأتفاقيات الاستثمار الثنائية ، الموقعة في السنوات الاخيرة وكذلك فقرات الحماية والضمان في قوانينها الاستثمارية . يجب ملاحظة ان بعض الاقطار لم تمنح مثل هذه الضمانات للمستثمرين الاجانب في قوانينها الاستثمارية .

أ- المعاملة الوطنية

34- تشير " المعادلة الوطنية " الى التزام القطر لمعاملة الشركات العاملة فيه والتي يسيطر عليها مواطنون من دولة اخرى ، ليس بأقل تفضيلية عن معاملة الشركات الوطنية في ظروف مشابهة . تعالج اداة المعاملة الوطنية معاملة الشركات المسيطر عليها اجنبيا بعد تأسيسها .

35- فيما يخص الاقطار الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، تلزم مقارنة المعاملة الوطنية المعتمدة من قبل لجنة استثمار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدول الملتزمة بالابلاغ عن استثناءاتها ضمن الاطار الموفر من قبل اعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الاستثمار الدولي واداة المعاملة الوطنية للشركات متعددة الجنسية (التزام " القائمة السلبية ") . تتألف اداة المعاملة الوطنية من عنصرين :

- اعلان مبادئ الذي يكون جزء من اعلان الاستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسيات
- قرار مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاجرائي والذي يلزم الاقطار الملتزمة بالابلاغ عن استثناءاتها للمعاملة الوطنية ، وتأسيس اجراءات متابعة لمعالجة مثل هذه الاستثناءات في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

(9) توصيات مجموعات العمل لبرنامج استثمار الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المقدمة الى الاجتماع الوزاري

36- مثال ، مصر كدولة حديثة الانضمام للاعلان (مصر وقعت الاعلان في حزيران 2007) ملتزمة وفق اداة المعاملة الوطنية (10) . الاقطار الاخرى التي التزمت باعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الاستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسية وكذلك القرارات ذات العلاقة وتوصيات مجلس المنظمة ، بضمن ذلك اداة المعاملة الوطنية ، هي 30 عضواً من اعضاء المنظمة و 9 من غير اعضائها .

37- تم تبين اجراءات المتابعة المضمنة في اداة المعاملة الوطنية والمصممة لتشجيع تطبيق كامل لهذا المفهوم من قبل الدول الملتزمة في قرار مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كانون الاول (ديسمبر) 1991 . يكون القرار من ملحق مدرجة به الاستثناءات للمعاملة الوطنية مبلغ من قبل كل دولة ملتزمة ومقبول من قبل مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

38- يتم فحص الاستثناءات للمعاملة الوطنية دورياً من قبل لجنة الاستثمار . ينتج عن الفحص قرار من قبل مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مكوناً مقترحات للعمل من قبل القطر المعني . يتم نشر نتائج الفحص في نشرات المنظمة الدورية الخاصة بالاستثمار الاجنبي المباشر .

39- اوضحت المعاملة الوطنية مبدأ ذو اساس متين لدى الدول الملتزمة . الاستثناءات محددة لقطاعات معينة ، خاصة التعدين ، النقل ، مصادد الاسماك ، الاذاعة والتلفزيون والاتصالات . كثير من الاستثناءات ذات طابع محدود ويتم تقليص مجالها او تقليل اثرها نتيجة التدابير الاحادية للاقطار ذاتها ، او نتيجة الفحص .

40- فرق اخر هو ان مجموعة المبادئ ملزمة قانوناً للاقطار الملتزمة حينما لا تكون اداة المعاملة الوطنية كذلك : للاقطار الملتزمة ، تكون المعاملة الوطنية للشركات المسيطر عليها اجنبياً على اراضيها تعهد طوعي . لقد تم تعزيز ذلك عام 1988 بتعهد اجماعي لكافة الدول الملتزمة للامتناع عن تقديم استثناءات جديدة . (" تعهد متوقف ") .

ب- مصادرة الملكية

41- غالباً ما يكون مستثمرو القطاع الخاص ، خاصة في المشاريع طويلة الامد ، معرضين لخطر لان تقوم الحكومات الجديدة للقطر المضيف بتنفيذ تغييرات في التشريع المحلي الذي قد يؤثر سلباً على استثمارهم . ومع ان التأميم واسع النطاق للصناعات المملوكة من قبل اجانب قد اوضحت من الماضي ، فقد تحدث مصادرة ملكية لاستثمار بعدة صيغ . الى جانب مصادر الملكية المباشرة يمكن لاجراءات حكومية لاتستهدف مباشرة الملكية للمستثمر ان تؤثر على ملكيته بصيغة مصادرة غير مباشرة للملكية .

(9) توصيات مجموعات العمل لبرنامج استثمار الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المقدمة الى الاجتماع الوزاري

www.oecd.org/dataoecd/30/35/37520012.pdf

(10) www.oecd.org/document/48/0,2340,en_2649_34887_1932976_1_1_1_!00

42- تتضمن غالبية قوانين استثمار اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا على ضمانات قانونية ضد مصادرة الملكية . توفر اتفاقيات الاستثمار الدولية المبرمة من قبل اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا (اتفاقيات استثمار ثنائية ، المشاركة في المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار) ضمانات في حالة المصادرة . تميل هذه الاتفاقيات الى الحفاظ على المعيار الدولي الادنى حيث تكون مصادرة الملكية قانونية فقط اذا ما تم القيام بها لسبب عام واضح بدون تمييز وعند دفع " تعويض فوري وكافي وفعال " . (11)

ج- التحويل الحر

43- شهدت السنوات الاخيرة تحررا ملموسا لانظمة التحويل الخارجي وتتبع اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا هذا الاتجاه . بشكل خاص حصلت كل اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا عدا سوريا على وضع الفقرة 8 لصندوق النقد الدولي ، المبين انها قد الغت التقييدات على الدفعات والتحويلات المتعلقة بالصفقات الحالية بضمنها اعادة تحويل الارياح .

44- تطلب توصيات مجموعات العمل لبرنامج استثمار اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المشار اليها اعلاه ان يتم تحرير " التقييدات الحالية لاعادة تصدير رأس المال وتأسيس تحاويل للايرادات المتأتية من الاستثمار بوقتها وبدون تقييد ، وضمان اعادة تحويل رأس المال عند انتهاء الاستثمار " . بشكل عام تتباين اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا بدرجة السماح للمستثمرين الاجانب بتحويل رأس المال بحرية . عدة اقطار منها تسمح بأعادة تحويل رأس المال بدون تقييد . ثلاثة عشر قطرا منها (البحرين ، جيبوتي ، مصر ، الاردن ، الكويت ، لبنان ، عمان ، قطر ، السعودية ، تونس ، الامارات العربية المتحدة ، العراق ، ليبيا) اعلنت انها تسمح بأعادة تصدير رأس المال بدون تقييد . تضع الجزائر والمغرب وسوريا واليمن تقييدات بدرجات متفاوتة .

د- الشفافية

45- بذلت اغلب اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا جهودا جدية لزيادة شفافية انظمة الاستثمار الاجنبي ، الا انه ، وبالنسبة للمستثمرين الاجانب في المنطقة ، تبقى الشفافية امرا مقلقا . تتباين شفافية انظمة الاستثمار الاجنبي بين دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا بدرجات كبيرة . احد الاسباب لهذا هو الشحة النسبية في المعلومات المتوفرة للاطراف الاجنبية من قبل اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا .

فيما تقوم بعض الاقطار بتوفير تقارير مفصلة استجابة لمسح تقييدات الاستثمار الذي يجريه صندوق النقد الدولي ، تقوم اقطار اخرى بأستجابات سطحية . توفر بعض مواقع شبكة المعلوماتية الحكومية معلومات مفيدة للمستثمرين الاجانب ، تمتد من مواقع متطورة تحتوي على قوانين وانظمة ذات العلاقة ، تفاصيل اجراءات التأسيس ومحتويات مفيدة اخرى (عادة بالانكليزية او بالفرنسية اضافة الى العربية) الى مواقع بمعلومات في الواقع ليست بذات علاقة .

خامسا : حوافز الاستثمار

46- لاحقا لاعتماد عدد من الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة سياسة الباب المفتوح للمستثمرين ، فإن العديد من الاقطار تعرض كذلك حوافز تنظيمية ومالية الى الاستثمار الاجنبي المباشر . احدى ابرز من استخدم الحوافز بنجاح هي جمهورية ايرلندا . منذ عام 1958 قدمت ايرلندا حوافز مالية للمصنعين ، وحاليا ، فإن النسبة البالغة 10% كأقصى ضريبة شركات على الارباح الصناعية هي حافز رئيسي .

47- تكون قوانين الاستثمار مصدرا محتملا للمعلومات حول الحوافز المباشرة الاجنبية . يمكن ايضا ايجاد الحوافز المالية في انظمة الضرائب . ولما كان قانون الاستثمار هو اداة الاتصال القانونية الاكثر وضوحا للعيان للمستثمرين الاجانب ، فإنه يجب ان يشير في فصل ما الى انظمة الحوافز الموجودة . غالبا مايتم الطلب من المؤسسات التي تنظم نشاطاتها قوانين الاستثمار مثل وكالات الترويج للاستثمار لادارة اجراءات منح حوافز الاستثمار .

48- تختلط التجارب في استخدام الحوافز ، خاصة الحوافز المالية . تشير الدراسات الى ان المستثمرين يعتبرون حوافز الضرائب حافزا أقل اهمية لاختيار مكان معين لاستثماراتهم مقارنة مع حوافز اخرى كحجم السوق وبيئة الاعمال . عندما تتم ادارة حوافز الضرائب بواسطة اجراءات غريبة ومصادقة غير شفافة فإنها تضحي غير مشجعة للاستثمار حيث انها تميل لزيادة عدم التأكد وبالتالي كلف المشروع . ان الخيار الاداري والشفافية تحديات رئيسية لادارة مثل انظمة الحوافز هذه .

49- من جهة اخرى ، فإن فعالية حوافز الضرائب تعتمد على الوضع المحدد في اقتصاد ما بضمن ذلك سؤال ماذا تقدم الاقتصاديات المناقسة فيما يخص حوافز الاستثمار . ان تقييم فوائد وكلف حوافز الضرائب على اساس مستمر مطلب مهم لأي نظام حوافز ضرائب ناجح . لا تشجع الممارسة السليمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية استخدام حوافز ضرائب خاصة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ولكنها تحبذ ضريبة دخل على الشركات مخفضة قانونيا يرافقها قاعدة ضرائب موسعة .

العرض 6 – حوافز ضريبية

- يجب ان تقيم الحكومات سلفا حوافز الضرائب الموجهة الى تعزيز الاستثمار .
- عندما يتم تقديم حوافز الضرائب يجب ان يتم تقييمها (بأستخدام اختبارات كلفة – فائدة) على اساس دورية لتقييم فعاليتها .
- لكي يمكن القيام بتقييم ملائم ، يجب ان تكون الاهداف المحددة لحوافز ضرائب جلية منذ البداية .
- " الفقرات الأفلة " التي تدعو الى انتهاء مفعول حوافز الضرائب يجب تضمينها لفسح الفرصة لتقييم ما اذا يتوجب تمديد الحوافز .

المصدر : برنامج استثمار الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حوافز الضرائب للاستثمار – التجربة في اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، 2007 .

50- تستخدم اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا حوافز تنظيمية ومالية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر قد تمنح للاستثمار الاجنبي المباشر في كل المناطق او فقط للاستثمارات في مناطق اقتصادية خاصة . توجه الحوافز المالية الى قطاعات خاصة او اقاليم محددة او الى صادرات محددة . اغلب دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا تقدم مهل ضريبة شركات تتراوح بين سنتين (الاردن) و 20 سنة (مصر) ويمكن تمديدها في حالة استثمارات مكملة . في الجزائر تكون المهلة بدون تحديد ، في المغرب تحدد مهل التصدير بخمسة سنوات . تقدم المغرب وتونس ولبنان نسب ضريبة شركات مخفضة موجهة لقطاعات محددة . فقط ثلاثة اقطار مشتركة في البرنامج (الجزائر ، قطر ، السعودية) لا تملك حاليا مناطق اقتصادية حرة بأنظمة تنظيمية ومالية خاصة . تقدم كافة الدول الاخرى استثناءات من ضريبة الشركات (الكويت ، الامارات ، الاردن) او نسب ضرائب شركات مخفضة (مصر و المغرب) ، استثناءات من الرسوم والتعرفة (المغرب ، تونس ، الامارات) ومهل ضرائب اخرى (لبنان ، المغرب ، واليمن) .

سادسا : أمور مؤسسية

51- مع عدم وجود نموذج واحد للنجاح عندما يتعلق الأمر بسياسة و الترويج للاستثمار ، اضحى واضحا ان ترويج الاستثمار الناجح يتطلب استراتيجية ملائمة ووسائل مهمة كافية لاسناده . بالتاكيد من المهم جدا ان يتم وضع اطار مؤسسي شفاف وكفوء . على وجه الخصوص ، من المهم وضع منظمة مسؤولة يجب ان لا تضحي طبقة اخرى من البيروقراطية ، ولكن جهة تسهل حقيقة وبشكل كفوء توفير خدمات استشارية والقيام بعمل مساند لمانح مساند للاستثمار .

52- شكل اغلب الاقطار في اقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا وكالات تشجيع استثمار مفوضة ب : (أ) بناء الصورة (ب) خدمة المستثمر وتسهيل اموره (ج) توليد الاستثمار واستهدافه (د) اسناد السياسة . تختلف المسؤوليات وعلى هيكل مختلف وكالات ترويج الاستثمار اعتمادا على عرض وحالة سياساتها الاستثمارية وكم من الترويج تحتاج بناء على ضوء الجذب الاساسي للقطر لانواع محددة من الاستثمار .

53- بعض وكالات تشجيع الاستثمار لاقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا صغيرة وليست بالكفاءة التي يمكنها ان تكون بها . وكالات اخرى تعمل فقط كوحدة ضمن وزارة . قامت دول بأنجاز تقدم ملموس في تحسين سياساتها وهياكلها ولكن هنالك الحاجة الى تحول نموذجي في المقاربة الكلية اذا ما تم استهداف تقدم ملموس .

54- يجب على وكالات تشجيع الاستثمار ذات التفويض الواضح التعريف ان ترفع تقاريرها الى المستوى السياسي الاعلى (رئيس الوزراء او مستوى وزير رفيع المستوى) . ستعطيهم هذه المساندة السياسية المكانة والاعتمادية الضرورية مع كلا من المستثمرين والوزارات والوكالات الحكومية الاخرى . الوضع هو كذلك في قليل من اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا . يجب ان تكون وكالات تشجيع الاستثمار في مركز يمكنها من التحريض على اصلاح سياسة الحكومة فيما يتعلق بالرؤية والاستراتيجية الشاملة والترويج للاستثمار الاجنبي المباشر حيثما يكون ضروريا وبشكل عام يجب ان تعمل كنصير للاستثمار الاجنبي المباشر . مرة اخرى ، فقط عدد قليل من اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا يتبع هذا .

55- يجب ان تعمل وكالات ترويج الاستثمار كوسيط لتأمين سماع الحكومة لوجهات نظر المستثمرين الاجانب . في بعض الاقطار هنالك مجموعات ممثلي مستثمر قوية ، وصول مثل هذه المجموعات الى صناع السياسة الحكوميين او تشجيع مجموعات مستثمر جديدة هي افعال يمكن لوكالات تشجيع الاستثمار ان تقوم بها بشكل مفيد . يجب ان تنشأ وكالات تشجيع الاستثمار " التسوق من نقطة واحدة " للتعامل مع كافة احتياجات المستثمرين القادمين . يتطلب هذا التزاما سياسيا واسنادا وقد تم اتخاذ خطوات بهذا الاتجاه من قبل عدد من اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا .

56- لا يضمن تنفيذ التشريع الملائم وانشاء وكالة تشجيع استثمار ، في ذاته برنامج ناجح لجذب الاستثمار . يجب ان تكون وكالة تشجيع الاستثمار نفسها منظمة تجري ادارتها بحرفية بأفراد مدركين لعقلية و استراتيجية عمل المستثمرين الاجانب ومستعدين لمساعدة المستثمرين ليكملوا تأسيسهم ويديروا اعمالهم .

العرض - 7 : عوامل الممارسة الافضل لوكالات تشجيع الاستثمار

تتضمن العناصر الرئيسية للممارسة الافضل لعمل وكالات تشجيع الاستثمار :

(أ) نظام ادارة خدمة جيد يوجه نشاطه نحو اجزاء / قطاعات السوق ذات الاولوية ، ويوضح الخدمة المقدمة وواضح في طريقة التقديم .

(ب) استخدام التسويق المعدل لاستخدام زبائن وبناء علاقات معهم .

(ج) السعي الى الاستثمار الاجنبي المباشر في كافة عناصر سلسلة القيمة وفي كل وظائف الاعمال التجارية (مثل التصميم ، الشراء ، الانتاج ، التوزيع ، التسويق ، خدمة الزبون والعناية به ، الابحاث والتطوير) .

(د) تجذير الاستثمار الاجنبي المباشر في القطر المضيف من خلال ربط جيد مع المجهزين والمقاولين الثانويين وشركاء العمل التجاري والمعاهد والجامعات الفنية المحلية ... الخ ومن خلال تسهيل جيد لمرحلة مابعد الاستثمار .

المصدر : تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، " تشجيع الاستثمار - تكتيكات تشجيع الاستثمار " ودور وكالات تشجيع الاستثمار ، 2002 .

استنتاجات

57- كأداة اتصال مع مستثمرين محتملين ، يمكن لقانون استثمار شامل ومحدث ان يقدم فائدة لجذب استثمار عالي النوعية . لغرض تحقيق هذا الغرض ، يجب ان تعكس احكام القانون الممارسات السليمة الاقليمية والدولية لاقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا . يمكن للقطر ان يختار ، كخيار ، منح معاملة وطنية للمستثمرين الاجانب مع استثناء قطاعات تعتبر حساسة وعدم اصدار قانون استثمار خاص .

58- عندما يتم تقديم معاملة وطنية بشكل واسع للمستثمرين الاجانب فقد لا تبرز الحاجة لقانون استثمار اجنبي مباشر محدد . كلما اعتمد الاقتصاد على تسهيل الضريبة الكلية والمناخ الاستثماري كلما قلت الحاجة لقانون استثمار اجنبي خاص .

ملحق 1 : المعاملة المنظمة للاستثمار الاجنبي المباشر في اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا

لا تقييد = 'NR' , تقييد='R' لا معلومات متوفرة علنا = 'NA' لا = 'N' , نعم = 'Y'	Algeria	Bahrain	Djibouti	Egypt	Iraq	Jordan	Kuwait	Lebanon	Libya	Morocco	Oman	Palestine	Qatar	Saudi Arabia	Syria	Tunisia	UAE	Yemen
تاريخ اصدار قانون الاستثمار الرئيسي	2001	/	1994	1997	2006	2003	2003	2001	1997	1995	1994	NA	2000	2000	1991	1994	NA	2002
اجراءات الغريبة والمصادقة لكل الاستثمارات	Y	Y	NA	N	Y	Y	N	N	Y	N	Y	NA	N	Y	Y	N	Y	Y
اجراءات الغريبة والمصادقة لبعض القطاعات	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	NA	Y	Y	Y	Y	Y	Y
1- تقييدات كل القطاع لدخول الاستثمار الاجنبي المباشر	R	R	R	R	R	R	R	R	R	R	R	NA	R	R	R	R	R	R
2- تقييدات على الشراء لاجنبي للاسهم المحلية	R	R	R	R	R	R	R	R	R		R	NA	R	R	R	R	R	R
3- وضع المادة 8 لصندوق النقد الدولي	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	Y	Y	NA	Y	Y	N	Y	Y	Y
4- تحويل مايتاتي من التصفية الى الخارج	R	N	N	N	NA				NA	R	NA	NA	NA	NA	R	NR	NA	R
5- تقييدات قطاعية لتأسيس الاستثمار الاجنبي المباشر بضمنها المقابلة بالمثل																		
أ- الخدمات المالية	NA	R	NA	R	R	R	R	R	R	R	NA	NA	R	R	NA	R	NA	R
ب- خدمات اخرى	NA	R	R	R		R		NA	R	NA	NA	NA	R	R	NA	R	NA	NA
ج- قطاعات اولية	NA	R	NR	R	R	R	R	NA	R	NA	NA	NA	R	R	NA	R	NA	R

د- التصنيع	NA	R	NA	R			NA	NA	R	NA	NA	NA	R	R	NA	NR	NA	R
6- امتلاك عقارات لاغراض الاستثمار الاجنبي المباشر		R	NA	R	R	R	R	R	R	R	R	R	R	R	R	R	R	R
7- استثناءات للمعاملة الوطنية للشركات المسيطر عليها اجنبيا																		
أ- الوصول الى تمويل محلي	NA	N A	NA	NA	NA	NA	NA	R	R	R	R	NA	R	R	R	NA	R	R
ب- الوصول الى الخصخصة	R	R	NA	R	NA	NA	R	NA	NA	NA	NA	NA	NA	R	NA	R	NA	NA
ج- الوصول الى تجهيز القطاع العام	NA	R	NA	R	NA	R	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	R	NA	NA	R	NA
د- معاملة ضريبية تمييزية	NA	N A	NA	NA	NA	NA	R	NA	NA	NA	NA	NA	NA	R	R	N	NA	NA

مصنوفة مؤقتة : المعاملة التنظيمية للاستثمار الاجنبي المباشر في اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا
(تكملة) تشير العناوين في هذه المصنوفة الى عناوين الاقسام في ملحق 2 المحتوي على شروحات للمدخلات

	Algeria	Bahrain	Djibouti	Egypt	Iraq	Jordan	Kuwait	Lebanon	Libya	Morocco	Oman	Palestine	Qatar	Saudi Arabia	Syria	Tunisia	UAE	Yemen
R = تقييد N = لا تقييد NA = معلومات متوفرة علنا كلا 'N' و 'Y' = نعم	R	N		R	N		N	N	N	N	N	N	R	R	R	R	N	N
متطلبات الاداء للمستثمرين الاجانب المباشرين		A		A	A		A	A	A	A	A	A					A	A
9- الضريبة المستهدفة والحوافز الاخرى للاستثمار الاجنبي المباشر	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	N	Y	Y	N	Y	Y	Y	Y	N	Y
10- اتفاقيات استثمار ثنائية مع اقطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	1	3	1	2	0	1	16	17	5	1	1		7	6	8	1	1	8
	5			3		4				9	0					6	3	
	1	9	0	1	N	5	10	17	N	1	9	N	3	8	1	1	8	3
	2((3	A	((3)	(2)	A	0(2)	A	(6)	7	1(3)	(
	3)	1	(3)	1)			3))	0		(3)	0)
11- اتفاقيات ضريبة ثنائية (مع اقطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية																		
12- اجراءات لتعزيز شفافية السياسة																		
أ- نشر الانظمة	N	Y	N	N	N	Y	N	N	N	N	N	N	Y	Y	N	Y	N	Y
ب- معلومات متوفرة على الانترنت																		
ج- قائمة بالقطاعات ذات التقييد للاستثمار الاجنبي المباشر	N	Y	N	N	N	Y	N	N	N	N	N	N	Y	Y	N	Y	N	Y
13- اجراءات على المستوى الوطني الثانوي																		
14- وكالة تشجيع الاستثمار (عضو في الجمعية الدولية لوكالات تشجيع الاستثمار)	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	Y	N	Y	Y	Y

لا تتضمن هذه القائمة فصول الاستثمار لاتفاقيات التجارة الحرة ، مثلا تلك المبرمة بين الولايات المتحدة والبحرين والاردن ، او الاتفاقيات لتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية مثل تلك الموقعة بين الولايات المتحدة والكويت ، قطر ، السعودية ، الامارات ، واليمن .
يتضمن الرقم الاول كافة الاتفاقيات بضمنها تلك التي اعيد التفاوض بشأنها مع ذات القطر ، بالنسبة للرقم داخل الاقواس ، تم عد الاقطار مرة واحدة فقط .
تم استخلاص المعلومات من احدث المصادر للاتفاقيات ودراسات الاقطار ، ولكن حيث ان التعديلات للاطار القانوني متواصلة ، فقد تكون بعض المعلومات قد تغيرت منذ تجميعها هنا .
حيث ان 8 هـ ، 13 ب ، و 14 هي اسئلة خاضعة اكثر للتفسير ، لم يتم التأهيل هنا ، بدلا من ذلك يرجى الرجوع الى الملاحظات التالية المرافقة للجدول للحصول على شرح وافي .

المصادر الرئيسية للمعلومات : قوانين وانظمة الاستثمار الاجنبي ، صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (يونكتاد) ، خدمة الولايات المتحدة التجارية .

الملحق 2 : خلاصة شاملة للعراق واقطار مختارة من الشرق الاوسط وشمال أفريقيا

العراق	
1- تقييدات كل - القطاع على دخول الاستثمار الاجنبي المباشر بضمنها اجراءات الغريلة والمصادقة المسبقة	
عام	متطلبات المصادقة والغريلة
حل الامر المرقم 39 محل كافة قوانين الاستثمار الاجنبي السابقة . في 2006/10/10 اقر العراق قانون استثمار جديد . في النظام القانوني الجديد يحق للمستثمر الاجنبي مبدئيا القيام بالاستثمار الاجنبي في العراق وفق شروط لا تقل عن تلك المطبقة على المستثمر العراقي ولا يحدد مقدار المشاركة الاجنبية . الاستثناءات هي : الملكية الاجنبية المباشرة وغير المباشرة للموارد الطبيعية بضمنها الاستخراج الاولي والمعالجة المبدئية . تقييدات اخرى تنطبق على المصارف وشركات التأمين.	يذكر القانون الجديد وجوب حصول المستثمرين على اجازة تأسيس المشروع من الهيئة الوطنية للاستثمار . تمنح الهيئة قرارها خلال 30 يوما من تاريخ اكمال المتطلبات الفنية والقانونية والشروط المطابقة لاحكام هذا القانون مع الاخذ بنظر الاعتبار التوجيهات والمعايير الموضوعه من قبل الهيئة . (12)
2- تقييدات على الشراء الاجنبي للاسهم المحلية (استثمار محفظة) المعلومات غير متوفرة علنا.	
3- تقييدات على تحويل عوائد تصفية استثمار اجنبي مباشر الى الخارج عند دفع دفعات لصفقات غير مرئية وتحويلات جارية ، فان على الشركات المحلية والاجنبية العاملة في العراق التي تطلب تحويل اموال الى الخارج ان تقدم اثباتا لمبلغ العقد والنسبة التي تحول الى تحويل خارجي (13)	
4- تقييدات قطاعية لتأسيس استثمار اجنبي مباشر بضمنها المقابلة بالمثل الاستثمار في المصارف وشركات التأمين لن تكون خاضعة لاحكام قانون الاستثمار 2006 (14)	
5- امتلاك عقارات لاغراض الاستثمار الاجنبي المباشر من قبل مستثمرين اجانب المعلومات غير متوفرة علنا.	
6- الاستثناء من المعاملة الوطنية للشركات المسيطر عليها اجنبيا المعلومات غير متوفرة علنا	
7- متطلبات اداء من مستثمري الاستثمار الاجنبي المباشر.	
يجب ان يستخدم المستثمر مباشرة او غير مباشرة عددا من العراقيين الذين يشكلون ما لا يقل عن 50% من مجموع العاملين في المشروع ، مالم ترى الهيئة خلاف ذلك لاسباب التخصص التقني المطلوب او طبيعة النشاط او الموقع الجغرافي للمشروع .	

(12) قانون الاستثمار العراقي 2006 (المادة 6)

(13) صندوق النقد الدولي (2006)

(14) قانون الاستثمار العراقي 2006 (المادة 24)

1- تقييدات كل- القطاع على دخول الاستثمار الاجنبي المباشر بضمنها اجراءات الغريلة والمصادقة المسبقة

عام	متطلبات المصادقة والغريلة
<p>في الاردن ليس هناك تقييدات عامة على الملكية الاجنبية للشركات الاردنية . لا يحق لغير الاردني تملك اي من المشاريع او الاعمال التجارية التالية كلا او جزءا : نقل الركاب والبضائع برا ، بضمنها سيارات الاجرة ، الباصات، والشاحنات ، خدمات التحري والامن ، النوادي الرياضية بضمنها تنظيم فعاليات رياضية مع استثناء النوادي الصحية للياقة البدنية . تحتوي القانون 16 لعام 1995 و نظام 54 لعام 2000 قائمة بالقطاعات المقيدة فيها المشاركة الاجنبية .</p> <p>لاتزيد ملكية غير الاردني على 49% من رأس المال لاي مشروع في القطاعات والنشاطات التالية :</p> <p>أ- خدمات النقل الجوي المجدولة وغير المجدولة للركاب والبضائع والبريد .</p> <p>ب- خدمات تأجير طائرات مع مشغليها .</p> <p>يمكن لمجلس الوزراء بناء على توصية المجلس الاعلى لتشجيع الاستثمار السماح بملكية او مشاركة في مشاريع تنمية كبيرة لها اهمية خاصة لاي مستثمر غير اردني بنسب اعلى من المنصوص عليها في هذا التشريع ووفق النسب المحددة في قرار المجلس .</p>	<p>مبدئيا ، يتم القيام بالغريلة للمشاريع من قبل الوزارات والوكالات التي تتعامل بتسجيل وترخيص المشاريع. تتمتع المشاريع في قطاعات معينة مدرجة في قانون الاستثمار بأستثناءات وحوافز . لهذا الغرض تقوم لجنة تشجيع الاستثمار بمراجعة الطلبات المقدمة من قبل المستثمرين وتعطي قرارها خلال 30 يوما (16) . ليس هنالك اي غريلة رسمية او اجراء اختيار حكومي للاستثمار الاجنبي .</p>

<p>ملاحظة : قامت هيئة الاستثمار في الاردن بوضع مسودة قانون استثمار جديد وهو في طور المناقشة مع اصحاب العلاقة لأخذ ملاحظاتهم تهيئة لتقديمه الى البرلمان هذا العام (15)</p>	
<p>2- تقييدات على الشراء الاجنبي للاسهم المحلية (استثمار محفظة)</p>	
<p>لم يعلن الأردن عن تقييدات على ادوات اسواق المال والنقود (17) . تبين سوق عمان للاسهم (احد اكبر اسواق الاسهم في المنطقة مع ملكية اسهم اجنبية تصل الى 42% ان شركات مقاولات البناء ، التجارة والخدمات التجارية ، وقطاعات التعدين تخضع الى سقف 50% ملكية اجنبية من رأس المال المدفوع . (18) . الاستثمارات غير المقيمة تخضع كحد اقصى قدره 49% ملكية و 50% مساهمة في الاسهم في القطاعات الرئيسية التالية : الخدمات التجارية ، البناء ، المقاولات والنقل . مقدار الاستثمار في اي مشروع واحد يجب ان يكون على الاقل 50000 دينار اردني .</p>	
<p>3- تقييدات على تحويل عوائد تصفية استثمار اجنبي مباشر الى الخارج</p>	
<p>ليس هنالك تحكم على تصفية الاستثمار الاجنبي المباشر (19)</p>	
<p>4- تقييدات قطاعية لتأسيس استثمار اجنبي مباشر بضمنها المقابلة بالمثل .</p>	
<p>في الاردن ، يمكن للمستثمر غير الاردني ان يمتلك ما لايزيد عن 50% من رأس مال اي مشروع في : الدلالية – عدا الدلالية المالية والصفقات التوسعية التي تنفذها المصارف ، شركات مالية وشركات خدمات مالية ، صفقات تبادل النقد ، عدا تلك المنفذة من قبل مصارف وشركات مالية وخدمات وكلاء تجاريون ودلالون وسماسرة التأمين .</p>	

- (15) برنامج استثمار الشرق الأوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، 2006 .
(16) الفقرة 22 قانون رقم 16 لسنة 1995 وتعديلاته لسنة 2000 ، قانون تشجيع الاستثمار ، الاردن .
(17) صندوق النقد الدولي (2006) .
(18) www.ammanstockex.com
(19) صندوق النقد الدولي (2006) .

يجب الا يقل مقدار الاستثمار في اي مشروع 50000 دينار اردني .
في الاردن لاتزيد ملكية المستثمر غير الاردني عن 50% من رأس مال اي مشروع في القطاعات والنشاطات التالية :

- 1- شراء بضائع ومواد اخرى ملموسة القابلة للنقل لاغراض التأجير او الاستثمار لغرض اعادة التأجير او الاستئجار لغرض اعادة التأجير بضمن ذلك المكائن والمعدات ، النقل ، السيارات ، الطائرات (بدون

مشغلين) والسفن ، مع استثناء خدمات التأجير المالية التي تقوم بها المصارف ، الشركات المالية وشركات التأمين .

- 2- شراء البضائع والمواد الاخرى الملموسة القابلة للنقل لاغراض البيع بغرض الربح .
 - 3- تجارة الجملة والمفرد .
 - 4- الاستيراد والتصدير باستثناء الاستيراد لغاية منافذ المملكة الحدودية .
 - 5- توزيع البضائع والخدمات داخل المملكة بضمن ذلك توزيع الاعمال السمعية والبصرية .
 - 6- خدمات التجهيز باستثناء التزويد بالطعام الذي لايقوم به المطاعم ، المقاهي ، و الكافتريات بدون المساس بأحكام المادة (12) من الفقرة ب من هذه المادة .
- وفقا للنظام رقم 54 لسنة 2000 ، لايسمح لغير الاردني امتلاك اي مشروع او عمل تجاري كلا " او جزءا " باستخراج رمل، احجار ، انقاض ، وصخور مطحونة لاغراض الانشاء .
- قانون رقم 16 لسنة 1995 :
- لايسمح للمستثمرين غير الاردنيين بالمشاركة ، كلا" او جزءا" ، في اي من المشروعات او النشاطات التالية :
- 1- خدمات نقل الركاب والبضائع برا" بضمنها خدمات السيارات والباصات والشاحنات .
 - 2- استخراج الرمل الطبيعي ، الاحجار ذات الابعاد ، الكتل واحجار البناء المستخدمة لاغراض التشييد .
 - 3- خدمات الامن والتحري .
 - 4- النوادي الرياضية بضمنها تنظيم خدمات فعاليات رياضية ، عدا خدمات نوادي اللياقة البدنية .
- خدمات التخليص ، بدون المساس بالفقرة د من المادة 3 من هذا النظام

5- امتلاك عقارات لاغراض الاستثمار الاجنبي المباشر من قبل مستثمرين اجانب

يسمح للاجانب غير العرب بالتملك او الاستئجار في الاردن ، شريطة الا تميز اقطارهم ضد الاردنيين وان يتم تطوير الممتلكات خلال خمس سنوات من تاريخ الموافقة. مجلس الوزراء هو السلطة لترخيص التملك الاجنبي للارض والممتلكات . الارض الزراعية غير مدرجة ضمن احكام هذا القانون . تحصل الشركة الاجنبية التي تستثمر في القطاع الزراعي في الاردن تلقائيا على معاملة وطنية فيما يتعلق بملكية الارض الزراعية متى ما تم تسجيلها كشركة اردنية (21) . بشكل عام ، يسمح بشراء الارض فقط اذا ما كانت الاتفاقات للمعاملة بالمثل متواجدة وموافقة مجلس الوزراء متوفرة . (22)

6- الاستثناء من المعاملة الوطنية للشركات المسيطر عليها اجنبيا"

يمكن للمستثمرين الاجانب في الاردن ان يقدمو عروضهم لبرامج البحوث والتطوير التي تديرها الحكومة وتدرج لمقدمي العروض العالميين او المختلطين . خلاف ذلك ، عليهم ايجاد شريك اردني . يتم اهمال هذا حالما ينظم الاردن الى اتفاقية التجهيز الحكومي لمنظمة التجارة العالمية التي تهىء لها عرضا . (23)

(20) برنامج استثمار الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، 2006 .

(21) الخدمات التجارية للولايات المتحدة .

(22) صندوق النقد الدولي (2006) .

(23) الخدمة التجارية للولايات المتحدة .

7- متطلبات اداء من مستثمري الاستثمار الاجنبي المباشر

في اتفاقية الاستثمار الثنائية مع الولايات المتحدة ، لايسمح للاردن فرض متطلبات أداء كشرط للتأسيس ، التملك، التوسيع ، الادارة ، والتشغيل للاستثمار المشمول بالاتفاقية (مثلا كيان تابع للولايات المتحدة) . تعتبر قائمة متطلبات الاداء الممنوعة مستنزة وتشمل على متطلبات محتوى محلي وتفضيل شراء محلي ، توازن

الاستيرادات والمبيعات فيما يتعلق بالصادرات او عوائد التحويل الخارجي ، متطلبات تصدير منتجات او خدمات، متطلبات نقل التكنولوجيا ، ومتطلبات متعلقة بأجراء الابحاث والتطوير في الاردن (24) .

مصر

1- تقييدات كل - القطاع على دخول الاستثمار الاجنبي المباشر بضمنها اجراءات الغريبة والمصادقة المسبقة.

عام

متطلبات المصادقة والغريبة	
<p>وفقا للقانون المصري رقم 8 الخاص بحوافز وضمانات الاستثمار المقر في عام 1997 ، فإن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة توافق تلقائيا على اي طلب مقدم لمشاريع ضمن 16 قطاعا مدرجة في القانون . يمكن للمستثمرين ان يختاروا بالمضي بمشروعهم من خلال الهيئة اذا ما ارادوا الاستفادة من وظيفتها "محنة واحدة" والحوافز المدرجة في قانون رقم 8 . ليس هنالك الزام بهذا . تشرف الهيئة على 69 فعالية ويتعامل المستثمر مع 71 كيانا تقع تحت مسؤولية 22 وزارة (31) .</p>	<p>ضمن مدى القانون 8 لسنة 1997 والقانون 3 لسنة 1998 ، القانونين الرئيسيين اللذان يحكمان الاستثمار في مصر ، يمكن للمستثمرين الاجانب امتلاك لحد 100% من العمل التجاري المدرج في قائمة ايجابية تضمن الموافقة التلقائية (انظر التقييدات القطاعية ادناه) . صمم القانون 8 لسنة 1997 لتخصيص الاستثمار الى قطاعات اقتصادية مستهدفة وتشجيع عدم مركزية الصناعة من منطقة وادي النيل . يتوجب على شركات التصدير التابعة للقطاع الخاص والقطاع العام ان تبيع ما لا يقل عن 75% من عوائد النقد الاجنبي الى مصارف مملوكة للدولة . ليس هنالك سيطرة عامة على الاستثمار المباشر الوارد في مصر لكن يتوجب ان تكون الشركات غير المصرفية للمتعاملين بالتحويل الخارجي مملوكة بالكامل من قبل مصريين (25) . يسمح قانون ضمانات وحوافز الاستثمار (قانون 8) الذي اقر في ايار (مايو) 1997 بالاستثمار من خلال مشاركات مؤقتة ، شركات ذات مسؤولية محدودة ، مشاركات ، ويحكم "استثمارات محلية" ، جوهريا مشاريع استثمار محلية ، والاستثمار في مناطق حرة ، والتي تعامل كخارج الاقتصاد المحلي لاغراض الضرائب والكمارك والتجارة (26) عدل القانون 94 لسنة 2005 قانون حوافز الاستثمار وجعل الشركات مؤسسة وفقا لقانون حوافز الاستثمار خاضعة لاحكام تأسيس اسهل نسبيا من قانون الشركات رقم 3 لسنة 1998 (27) .</p> <p>الغى قانون ضريبة الدخل الذي شرع في حزيران 2005 بعض الحوافز المدرجة في قانون حوافز الاستثمار ، بالتحديد كل استثناءات ضريبة الشركات وفترات السماح الضريبية التي حولها القانون الاخير للشركات المؤسسة حديثا . لاحظت منظمة التجارة العالمية في مراجعة سياسة التجارة لسنة 1999 ان الاستثمار الاجنبي المباشر قد تم تحريره منذ تقريرها السابق ، ومع استثناءات قليلة ، منح معاملة وطنية . تم تخفيض قائمة القطاعات التي لم يكن هنالك تشجيع لولوجها في 1994 الى سيناء، المعدات العسكرية ، والتبغ وتم احلال قائمة ايجابية بالقطاعات التي تشجع الاستثمار فيها عام 1998 من خلال قانون ضمانات وحوافز الاستثمار .</p>

(24) الخدمات التجارية للولايات المتحدة .

(25) صندوق النقد الدولي 2006 .

(26) منظمة التجارة العالمية 2005 .

(27) الخدمات التجارية للولايات المتحدة 2007 .

كما في كانون الثاني (يناير) 2005 وافقت مصر على الالتزامات المضمنة في المواد 8 من 2 ، 3 ، و 4 في اتفاقية مواد صندوق النقد الدولي (28) . في تموز (يوليو) 2007 اصبحت مصر الدولة الاربعين التي تمتثل لاعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسيات . الاعلان وسيلة

للحكومات للالتزام بتحسين مناخاتها الاستثمارية ، ضمان معاملة متساوية للمستثمرين الاجانب والمحليين وتشجيع المشاركة الايجابية التي يمكن للشركات المتعددة الجنسية ان تجلبها للتقدم الاقتصادي والاجتماعي (29) نشطت مصر في ابرام اتفاقيات استثمار ثنائية وبنهاية شباط (فبراير) 2007 أبرمت اتفاقيات مع 110 قطرا (30) .

2- تقييدات على الشراء الاجنبي للاسهم المحلية (استثمار محفظة)

يجب ان تتم تسوية التجارة بالاوراق المالية المخصصة بالعملات الاجنبية بالعملات الاجنبية . يمكن استخدام سوق التحويل الخارجي لتحويل اليرادات المتعلقة ببيع اوراق مالية مصرية واوراق مالية اجنبية . المساهمون المقيمين وغير المقيمين في اي مصرف في مصر بنسبة تزيد عن 10% من رأس المال المصرف يحتاجون الى موافقة مجلس ادارة البنك المركزي المصري (32) .

3- تقييدات على تحويل عوائد تصفية استثمار اجنبي مباشر الى الخارج

ليس هناك تحكم على تصفية الاستثمار المباشر (33) . ليس هنالك تقييدات على تحويل الاموال من قبل الشركات او احكام تتطلب من الشركات الاجنبية مسك حسابات بالعملة الاجنبية (34) .

4- تقييدات قطاعية لتأسيس استثمار اجنبي مباشر بضمنها المقابلة بالمثل

فتحت الاصلاحات المقررة في 2004 المجال بدرجة مؤثرة للاستثمار الخاص المحلي والاجنبي في القطاعات المالية وقطاعات البنى التحتية . فيما يتعلق بالبنى التحتية ، فالتركيز على النقل والاتصالات منذ عام 1998 . تضمنت المبادرات الحديثة في مجال النقل تشريعا جديدا في حزيران (يونيو) 2006 يسمح بالاستثمار الخاص في قطاع السكك للمرة الاولى ، مذكرة تفاهم تتضمن ائتلاف شركات عالمية لاستثمار 30 مليار دولار في مشاريع الطرق السريعة ، السكك والموانئ البحرية ، وهناك خطط لزيادة طاقة مطار القاهرة الجوي لاكثر من الضعف عن طريق تشييد مبنى محطة طرفية ثالث ، الا ان الاستثمار الاجنبي في النقل الجوي مسموح به لغاية 49% في الشركات العاملة في الطيران الدولي والمحلي المنتظم . فيما يخص الاستثمار الاجنبي في النقل البحري فإنه مسموح به فقط بصيغة شركات مشاركة مؤقتة لاتزيد الحصة الاجنبية فيها على 49% وبالنسبة للخدمات المساندة لاتزيد الحصة الاجنبية عن 75% (35) .

(28) صندوق النقد الدولي (2006) .

(29) مراجعات سياسات الاستثمار - مصر - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2007) .

(30) مراجعة سياسات الاستثمار - مصر - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2007) .

(31) مراجعة سياسات الاستثمار - مصر - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2007) .

(32) صندوق النقد الدولي (2006) .

(33) صندوق النقد الدولي (2006) .

(34) منظمة التجارة العالمية (2005) .

(35) مراجعة سياسة الاستثمار - مصر - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

فيما يتعلق بالاتصالات ، بدأت عملية الاصلاح عام 1988 عبر انشاء المشغل المملوك للدولة ، مصر للاتصالات تم اقرار القانون الجديد للاتصالات عام 2003 ، (قانون 10) . الحكومة في المراحل الاولى من ترخيص مشغلين لبوابات عالمية وتقديم خدمات عالمية في مصر (36) . فيما يخص قطاع التشييد ، يسمح للاستثمار الخارجي فقط بشكل شركات مشاركة مؤقتة لاتزيد فيها الملكية الاجنبية عن 49% اضافة الى تحديد المشاركة الاجنبية في اعمال التسليك الكهربائي واعمال اكمال وانهاء المباني الاخرى بمشاريع ذات قيمة اكثر من 10 مليون دولار (قانون 104 لسنة 1992) .

كان اصلاح القطاع المالي اولوية اخرى للحكومة . تم ادارة الاصلاح في هذا القطاع من قبل الوحدة المصرفية لدى البنك المركزي المصري تبعه قانون مصرفي جديد عام 2003 . بجهود مشتركة جلبت الاصلاحات توحدا في القطاع المصرفي مع خصخصة ملموسة . ينقسم القطاع المالي حاليا الى مايقارب ال 50 : 50 بين الملكية العامة والخاصة وحوالي 70 – 30 كملكية محلية ازاء الاجنبية (37) . ليس هنالك تقييد على الملكية الاجنبية . يجب ان يقوم كل شخص طبيعي او قانوني يملك اكثر من 5% من رأس المال المعلن للمصرف بأعلام البنك المركزي . لايسمح لاي شخص طبيعي او قانوني ان يملك اكثر من 10% من رأس المال الصادر لاي مصرف ما عدا بموافقة مجلس ادارة البنك المركزي المصري . يسمح قانون التأمين ملكية اجنبية لحد 100% لشركات التأمين المصرية .

يسمح كذلك للشركات الاجنبية بتأسيس مكاتب تمثيلية للاعلان والترويج لنشاطات التأمين على الحياة وغيره من انواع التأمين . الا انه لايسمح لهم ببيع خدماتهم من خلال مكاتب تمثيلية . لا يوجد تقييد على الاجانب ليكونوا اعضاء في مجالس ادارة شركات التأمين . يخضع كل الاستثمار في القطاع الثانوي للتأمين الى تفحص الاحتياجات الاقتصادية (38) .

في مصر ، يجب ان يكون الوكلاء التجاريون والمستوردون لغرض اعادة البيع من المصريين (39) . تتضمن الاستثمارات الكفوءة في القانون 8 لسنة 1997 في مصر والتي يتوجب المصادقة عليها لتستفيد من الحوافز : السياحة (فنادق ، موتيلات ، قرى سياحية والنقل) ، النقل البحري ، النقل الميرد للمنتجات الزراعية والاذبية المعالجة ، النقل الجوي والخدمات ذات العلاقة ، الاسكان ، تطوير العقارات ، المستشفيات والمرکز الصحية التي تقدم 10% من خدماتها مجانا ، محطات ضخ المياه ، انتاج برامجيات الكمبيوتر ، والمشاريع الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية .

5- امتلاك عقارات لاغراض الاستثمار الاجنبي المباشر من قبل مستثمرين اجانب

في مصر ، لايسمح لغير المصريين ببيع الممتلكات خلال خمس سنوات من تملكها . يمنع بوضوح ، وفقا لقانون رقم 15 لسنة 1963 ، تملك افراد او شركات اجنبية للارض الزراعية (المعرفة بالارض الزراعية التقليدية في وادي النيل ، الدلتا ، والواحات) (40) يرفع امر رئاسة الوزراء رقم 548 في 2005 التقييدات على تملك الاجانب في بعض المناطق السياحية والحضرية الجديدة ، وهي البحر الاحمر ، الغردقة ، سيدي عبد الرحمن وراس حكمة في محافظة مطروح . يبقى تحديد تملك الافراد الاجانب لوحدين سكنيتين كحد اعلى في مصر . عادة ما يتلقى الافراد والشركات من الاقطار العربية معاملة وطنية في هذا المجال (41) .

6- الاستثناء من المعاملة الوطنية للشركات المسيطر عليها اجنبيا"

اقرت مصر قانون المناقصات في عام 1998 والذي وفر شفافية اكبر لعملية التجهيز الحكومي ، مع ان القانون يسمح بتفضيلات سعرية للمجهزين المصريين (42) . عدل قانون المناقصات وتقديم العروض رقم 9 لسنة 1983 الذي يحكم عروض الشركات الاجنبية للمناقصات العامة . يتطلب من الحكومة ان تأخذ بنظر الاعتبار كلا من السعر والقيمة الافضل وتقديم تفسيرا لرفض العرض . يمنح المقاول المصري المحلي الاولوية اذا لم يزيد عرضه عن اقل عرض اجنبي بأكثر من 15% (43) . لاحظت منظمة التجارة العالمية انه رغم اعتبار قانون المناقصات تحسنا من التشريع السابق ، الا انه لازال يوفر حرية اختيار وتصرف كبيرة للدوائر الحكومية لتحديد التجهيز بمجهزين مختارين (44) . الا انه تم تعديل هذا القانون منتصف عام 2006 متطلبا من الهيئات الحكومية المتعاقدة الاعلام عن تذبذبات الاسعار في السنة الاولى من العقد او رفع او خفض كلفته ، وبتعويض المقاولين عندما يكون ذلك ضروريا (45) .

7- متطلبات اداء من مستثمري الاستثمار الاجنبي المباشر

في مصر ، يحدد قانون حوافز و ضمانات الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 ان الصناعات التجميعية يجب ان تراعي متطلبات محتوى محلي ادنى قدره 45% لكي تستفيد من تخفيضات التعريف الكمركية على المدخلات الصناعية المستوردة . يتطلب قانون العمل لسنة 1981 ان لا يبلغ العمال الاجانب (بدون احتساب المدراء) لاكثر من 10% من القوة العاملة و 20% من الاجور . يحدد العاملين الاجانب ب 25% من العاملين الاداريين والمتخصصين ، و 30% من الاجور المدفوعة لهذه الفئات من العاملين (46) .

(36) مراجعات سياسة الاستثمار - مصر - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2007).

(37) مراجعات سياسة الاستثمار - مصر - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2007).

(38) منظمة التجارة العالمية (2005).

(39) الخدمة التجارية للولايات المتحدة .

(40) الخدمة التجارية للولايات المتحدة .

(41) الخدمة التجارية للولايات المتحدة 2007.

(42) منظمة التجارة العالمية 1999.

(43) الخدمة التجارية للولايات المتحدة .

(44) منظمة التجارة العالمية 1999 .

(45) الخدمة التجارية للولايات المتحدة.

(46) الخدمة التجارية للولايات المتحدة.

سوريا

1- تقييدات كل - القطاع على دخول الاستثمار الاجنبي المباشر بضمنها اجراءات الغربة والمصادقة المسبقة

متطلبات المصادقة والغربة	عام
تتم غربة كافة طلبات المستثمرين الاجانب من قبل هيئة حكومية ، مجلس الاستثمار الاعلى (49) .	توفر الجمهورية العربية السورية تسهيلات معينة لاستثمار الاموال العائدة للمهاجرين ومواطني الاقطار العربية بضمن ذلك استثناء ضريبي لمدة 7 سنوات من كل الضرائب في السياحة والصناعات الزراعية . تستفيد المشاريع ذات الموجودات الثابتة التي لاتقل عن 10 مليون ليرة سورية والموافق عليها من قبل الحكومة من عدد من الاستثناءات من انظمة تحويل العملة والتجارة ، بضمن ذلك استثناء من الرسوم الكمركية على استيرادات المكائن والمعدات ووسائل النقل المطلوبة . تستثنى الشركات التي تشارك فيها الدولة بما لا يقل عن 25% من كافة الضرائب لمدة سبعة سنوات فيما تستثنى الشركات الاهلية لمدة خمس سنوات ، ويمكن تمديد مدة الاستثناء لمدة سنتين اضافيتين اذا ما قامت الشركة بتصدير ما لا يقل عن 50% من انتاجها . يمكن لغير المقيمين فتح حسابات بعملات اجنبية قابلة للتحويل لدى مصارف مخولة لايداع المبالغ في الخارج (47) . لدى الجمهورية العربية السورية اتفاقيات ضمان استثمار مع فرنسا ، المانيا ، سويسرا ، والولايات المتحدة . يسمح للشركات المرخص لها وفقا لقانون الاستثمار التحويل الى العملة المحلية وفق السعر غير التجاري في الدول المجاورة كجزء من موجوداتها ، يتم ايداعها في المصارف السورية ، لتغطية الحاجات الاساسية والمطلوبات المحلية (48) .

2- تقييدات على الشراء الاجنبي للاسهم المحلية (استثمار محفظة)

يمكن لغير المقيمين والاجانب تملك عقارات فقط بعد تقديمهم اثباتا انهم قد حولوا الى الليرة السورية العملة الاجنبية المعادلة لسعر الممتلكات لدى مصرف محلي مخول . يجب ان تبقى العوائد في حساب مجمد ويتم تحويلها للخارج تدريجيا (50) .

3- تقييدات على تحويل عوائد تصفية استثمار اجنبي مباشر الى الخارج

تقرض سوريا تقييدات شديدة نسبيًا على اعادة تحويل رأس المال وتسمح بمجال واسع من التصرف الرسمي . وفقا للمادة 24 من قانون الاستثمار رقم 10 في 4 ايار (مايو) 1991 ، يسمح للمستثمرين اللذين يكونون اما مغتربين او سوريين او عرب او حاملي جنسية اجنبية ، بعد مرور 5 سنوات من الاستثمار في المشروع ، ان يعيدوا تحويل القيمة الصافية لحصصهم في المشروع الى الخارج بالعملة الاجنبية على اساس القيمة الفعلية للمشروع . تستمر هذه القاعدة شريطة الا تتجاوز اعادة تحويل المبالغ رأس المال الذي جلب من قبلهم بالعملة الاجنبية ، ووفقا لتعليمات تنفيذية يصدرها المجلس بهذا الخصوص . يمكن اعادة تحويل المبالغ الخارجية الى الخارج بعد ستة اشهر من دخولها وبنفس الطريقة التي جلبت بها ، فيما اذا برزت اي صعوبة بسبب ظروف خارج سيطرة المستثمر . قد يوافق المجلس ، في حالات معينة ، اعادة تحويل المبالغ الخارجية الى الخارج بدون الانتظار لفترة الخمس سنوات بأكملها . يمكن تحويل الارباح والارادات المتحققة سنويا من الاستثمار للمبالغ الخارجية الى الخارج . يمكن للبنك المركزي السوري ان يسمح بتحويل المبالغ الخارجية المستثمرة في المشروع مع الارباح والارادات بنفس العملة التي جلبت بها او بأي عملة اخرى قابلة للتحويل . يمكن للمستثمرين العرب والاجانب التأمين على استثماراتهم في المشاريع الموافقة عليها وفق هذا القانون لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار او مع اي منظمة اخرى ، شريطة حصولهم على موافقة السلطات المختصة (51) .

4- تقييدات قطاعية لتأسيس استثمار اجنبي مباشر بضمنها المقابلة بالمثل

تبين المادة 3 من قانون الاستثمار رقم 10 لسنة 1991 أن احكام هذا القانون ستطبق على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموافق عليها من قبل المجلس في المجالات التالية : المشاريع الزراعية لكلا من الثروة الزراعية والثروة الحيوانية ، بضمن مشاريع انتاج منتجات زراعية متنوعة ، مشاريع صناعية مسموح بها للقطاع الخاص والمختلط ، مشاريع نقل ومشاريع موافق عليها من قبل المجلس تحكمها احكام هذا القانون بدون ذكر ان بعض القطاعات مغلقة للاستثمار الاجنبي المباشر علنا .

5- امتلاك عقارات لاغراض الاستثمار الاجنبي المباشر من قبل مستثمرين اجانب

تعطي المادة 2 من القرار التشريعي رقم 8 في 2007/1/27 المستثمرين حق تملك وتأجير الاراضي والعقارات المطلوبة لتأسيس او توسيع الشركات الاستثمارية ، حتى لو تجاوزت المساحة السقف المحدد للملكية والمعروف في القوانين والتعليمات النافذة ، شريطة استخدامها الحصري للشركة (52) . يمكن لغير المقيمين وحاملي الجنسيات الاجنبية الحصول على عقار فقط بعد تقديمهم اثباتا انهم حولوا الى الليرات السورية معادلها من العملة الاجنبية لسعر العقار لدى مصرف محلي مخول (53) .

6- الاستثناء من المعاملة الوطنية للشركات المسيطر عليها اجنبيا

المعلومات غير متوفرة علنا .

7- متطلبات اداء من مستثمري الاستثمار الاجنبي المباشر

ليس هناك متطلبات اداء علنية مذكورة في القانون ، الا انه ، ولغرض الاستفادة من الاستثناءات (مثل تلك المتعلقة بدفع رسوم على المستوردات المطلوبة للانتاج) والمزايا والتسهيلات والضمانات التي يقدمها القانون رقم 1991/10 ، فإن على المشاريع في سوريا ان تحصل على مصادقة المجلس الاعلى للاستثمار المكون من وزراء حكوميين رئيسيين . المصادقة مشروطة على عوامل تشمل التطابق مع اهداف خطط التنمية الحكومية ، الاستخدام الاقصى للمصادر المحلية ، المساهمة في الناتج الاجمالي المحلي وتنمية التشغيل ، زيادة الصادرات و " ترشيد " الاستيرادات ، واستخدام المكائن والتكنولوجيا الحديثة (54) .

(47) صندوق النقد الدولي (2006) .

(48) صندوق النقد الدولي (2006) .

(49) قانون الاستثمار رقم 1991/10 ، الجمهورية العربية السورية .

(50) صندوق النقد الدولي (2006) .

(51) قانون الاستثمار رقم 1991/10 ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

(52) القرار التشريعي /8/ في 2007/1/27 ، المادة 2 .

(53) صندوق النقد الدولي (2006) .

(54) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية www.syrecon.org

المراجع

- www.ammanstockex.com سوق عمان للأسهم (2007)
- www.commerce.gov.bh/English/DomesticTrade وزارة الصناعة والتجارة البحرينية (2007)
- www.investintunisia.tn وكالة تشجيع الصادرات الأجنبية، تونس (2007)
- www.giay.org الهيئة العامة للإستثمار في اليمن (2007)
- www.idal.com.lb/uploadedfiles/investment_guide_EN.pdf هيئة تطوير الإستثمار في لبنان (2007) "دليل المستثمر إلى لبنان"
- صندوق النقد الدولي (2006)، التقرير السنوي حول ترتيبات التحويل وتقييداته 2006، واشنطن
- www.kuwait-info.org مكتب الإعلام الكويتي في الولايات المتحدة (2007)
- <http://pages.ghattour.com> محمد غطور وشركاه، محاسبون قانونيون ومدققون (2007) "الأعمال التجارية والإستثمار في ليبيا"
- الحكومة المغربية (2006)، القائمة السلبية لتقييدات وموانع الإستثمار المقدمة إلى برنامج إستثمار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية
- منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (2002) – تقنيات تشجيع الإستثمار ودور وكالات تشجيع الإستثمار، باريس
- www.oecd.org/dataoecd/30/35/37520012.pdf منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (2006 أ) " جذب الإستثمار الى أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، مباديء عامة وممارسة سليمة " إعلان وزاري
- منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (2006 ب) جدول أعمال إصلاح الأستثمار الوطني في المغرب، باريس
- منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (2006 ج) جدول أعمال إصلاح الأستثمار الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة ، باريس
- www.oecd.org/dataoecd/4/36/37818075.pdf منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (2006 د) "الأستثمار الدولي منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية" ورقة عمل رقم 4/2006
- www.oecd.org/dataoecd/10/62/4844455.pdf منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (2007 أ) "مجموعة مبادئ تحرر حركات رؤوس الأموال"
- منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (2007 ب) فهرست التقييد للإستثمار الأجنبي المباشر، باريس
- منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (2007 ج) ، مصر، مراجعة سياسة الإستثمار، باريس

www.piap.gov.ps

وكالة تشجيع الإستثمار الفلسطينية (2007)

www.sagia.gov.sa

الهيئة العامة للإستثمار السعودية (2007)

www.sec.gov.sa

المجلس الإقتصادي الأعلى للملكة العربية السعودية
(2007)

<http://English.mofa.gov.qa>

وزارة الخارجية لدولة قطر (2007)

www.investinqatar.com.qa

دائرة تشجيع الإستثمار لدولة قطر (2007)

www.syrecon.org

وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية السورية (2007)

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (يونكتاد) (1996) أدوات الأستثمار الدولي: خلاصة، المجلد الثاني

<http://trade.gov/cs/index.asp>

الخدمة التجارية للولايات المتحدة (2007)

www.state.gov/countries

وزارة التجارة الولايات المتحدة (2007)

www.ustr.gov

الممثلة التجارية للولايات المتحدة (2007)

منظمة التجارة العالمية (1999)، مراجعة السياسة التجارية لمصر، منظمة التجارة العالمية، جنيف

منظمة التجارة العالمية (2000)، مراجعة السياسة التجارية للبحرين، منظمة التجارة العالمية، جنيف

منظمة التجارة العالمية (2003)، مراجعة السياسة التجارية للمغرب، منظمة التجارة العالمية، جنيف

منظمة التجارة العالمية (2005 أ)، مراجعة السياسة التجارية لمصر، منظمة التجارة العالمية، جنيف

منظمة التجارة العالمية (2005 ب)، مراجعة السياسة التجارية لقطر، منظمة التجارة العالمية، جنيف

منظمة التجارة العالمية (2006)، مراجعة السياسة التجارية لجيبوتي، منظمة التجارة العالمية، جنيف

منظمة التجارة العالمية (2007)، مراجعة السياسة التجارية للبحرين، منظمة التجارة العالمية، جنيف

www.doingbusiness.org

البنك الدولي " دليل العمل التجاري "